

**فاعلية الاساليب الحديثة في التحليل المالي للتنبؤ في الحد من
المخاطر المصرفية
(دراسة حالة لمصرف الخليج التجاري للمدة (2021_2016))**

**هاجر عبد الحق
أ.م.د. اثير عباس عبادي
كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة العراقية**

The effectiveness of modern methods of financial analysis and forecasting in reducing banking risks

فاعلية الاساليب الحديثة في التحليل المالي للتنبؤ في الحد من المخاطر المصرفية

Case study for Gulf Commercial Bank for the period (2016_2021) *

دراسة حالة لمصرف الخليج التجاري للمدة (2021_2016)*

Hajar Abdelhak *

Assistant Prof. Dr. Atheer Abbas Abadi
Al- Iraqia University / The College of
Administration and Economic

هاجر عبد الحق *

أ.م.د. اثير عباس عبادي
كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة العراقية

تاريخ النشر: 2023/12/01

Received: 03/10/2023

تاريخ القبول: 2023/10/20

Accepted: 20/10/2023

تاريخ الاستلام: 2023/10/03

Published: 01/12/2023

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الأساليب الحديثة في التحليل المالي لتحقيق العوائد لمصرف الخليج التجاري، وتحليل المخاطر المالية والمصرفية التي يواجهها المصرف عن طريق عملياته المصرفية، فضلاً عن استخدام مؤشرات وأساليب التنبؤ في التعثر المالي للمصرف، ومن أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها إن فاعلية التحليل المالي للحد من المخاطر المصرفية تكمن في تقديم التصورات والتوقعات عن طريق متابعة مؤشرات واستخدام أساليبه، وهذه الفاعلية مرتبطة بمدى تطبيقه في تسيير المصرف لنشاطاته، فكلما كان المصرف يطبق ويأخذ بنتائج التحليل المالي في تحسين توظيفاته وربحيته واحتفاظه بسيولة مناسبة، كان المصرف ذا حيلة للمخاطر المالية المعرض لها.

كذلك تعكس المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل كفاءة رأس المال في المصرف عينة البحث وقدرتها على مواجهة المخاطر والخسائر المحتملة سواء بالنسبة للموجودات العاملة أم الخطرة أنه هناك ضعف كبير في إدارة موارده وانخفاض قدرته على مواجهة الخسائر. بالرغم من حدوث زيادات ضئيلة فيها أثناء مدة البحث.

الكلمات الدالة: اساليب التنبؤ، التحليل المالي، المخاطر المصرفية

Abstract

The research aims to study and analyze modern methods of financial analysis to achieve returns for Khaleeji Commercial Bank, and to analyze the financial and banking risks that the bank faces through its banking operations, as well as the use of indicators and methods of forecasting the financial failure of the bank, and one of the most important conclusions reached is that the effectiveness of the analysis Financial to reduce banking risks lies in presenting perceptions and expectations by following its indicators and using its methods, and this effectiveness is related to the extent of its application in the bank's conduct of its activities. she has. The financial indicators used in analyzing the bank's capital efficiency, the research sample, and its ability to face potential risks and losses, whether for operating or risky assets, also reflect that there is a significant weakness in managing its resources and its low ability to face losses. Although there were slight increases in it during the research period.

Keywords: forecasting methods, financial analysis, banking risks

*بحث مستقل

المقدمة

حظي موضوع التحليل المالي من قبل الكثير من المهتمين والدارسين له بأهمية خاصة لكونه الوسيلة التي تضمن التأكد من أن الهدف المتمثل بتحديد ما إذا كان الوضع المالي بشكل عام، والوضع النقدي للمصرف التجاري بشكل خاص من القوة والقدرة بحيث يمكنه من الاطمئنان على وضعه في بيئته ويضمن استمراريته في مواصلة عملياته.

بعد التحليل المالي أحد الموضوعات المهمة في حقل الإدارة المالية وعن طريق التحليل المالي يمكن لإدارة المصرف التجاري أن تقيم كافة قراراتها المالية سواء التي تتعلق بالاستثمار أو بالتمويل، علاوة على ذلك، فإن التحليل المالي يعد أسلوباً في غاية الأهمية في تقييم موقف المصرف التجاري، والذي يتمثل في تحديد نقاط الضعف والقوة في بيئة المصرف الداخلية، فضلاً عن تحديد الفرص والتهديدات في بيئة المصرف الخارجية.

مشكلة البحث

تهدف غالبية المصارف إلى تحقيق أعلى العوائد بأقل المخاطر المالية وذلك عن طريق تقديم الخدمات المالية، وهذا قد يؤدي إلى تعرضها إلى أزمات نقدية ومالية تبدأ من التعثر المالي والفشل المالي ثم الإعسار المالي ثم الإفلاس، ومن هنا تأتي مشكلة البحث والمتمثلة بالتساؤل الآتي:

- ما هي المؤشرات التي يمكن أن يطبقها المصرف لتجنبه الوقوع في خطر الفشل المالي؟

فرضية البحث

يؤدي استخدام الأساليب المالية الحديثة للتحليل المالي إلى الحد من المخاطر المصرفية بحيث يحقق المصرف أعلى العوائد بأقل المخاطر المالية في العمليات المصرفية التي يقوم بها.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث عن طريق استخدام النسب المالية في خدمة القرار الائتماني، وتحديد جودة المعلومات التي يقدمها المصرف مما يؤدي إلى حصوله على التمويل اللازم، ومن ثم تحقيق أهدافه بصورة مقبولة مما ينعكس على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويقلل من فرص إفلاس هذه المصارف.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. دراسة وتحليل الأساليب الحديثة في التحليل المالي لتحقيق العوائد للمصرف.
2. دراسة وتحليل المخاطر المالية والمصرفية التي يواجهها المصرف عن طريق عملياته المصرفية.
3. استخدام مؤشرات وأساليب التنبؤ بالتعثر المالي للمصرف عينة البحث.

منهج البحث

بغرض الإجابة على مشكلة البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي (التحليلي) الذي يتماشى مع طبيعة البحث، حيث أن هذا المنهج سوف يساعدنا في تحليل المعلومات، واستخلاص النتائج والملاحظات. حيث أن بحثنا يقوم بوصف المخاطر الموجودة في المصرف والتحليل المالي عن طريق تحليله للمعلومات المالية وإعطاء النتائج التي تساعد في عملية اتخاذ القرار.

هيكلية البحث

سعيًا للوصول إلى أهداف البحث، فقد تم تقسيمه لثلاث مباحث، جاء الأول ليتناول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي، فيما تناول المبحث الثاني مفهوم المخاطر المصرفية ونماذج قياسها، أما المبحث الثالث فتناول تحليل النسب المالية ونماذج التعثر المالي لمصرف الخليج التجاري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

يتمثل التحليل المالي في إجراء اختبار كامل للسياسات المتبعة في المصارف التجارية ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، ونظراً لتوسع الأنشطة الاقتصادية وتعقيد عملياتها، أصبحت أهداف التحليل المالي مهمة جداً من حيث القدرة على شرح وقراءة عناصر القوائم المالية بما يعطي صورة واضحة للجهات التي تقوم بتحليل الوضع المالي للمصرف ليتمكن من وضع خطط وتطلعات مستقبلية تتناسب مع الواقع المالي له، بحيث يمكن الإدارة من تصحيح التناقضات إذا لزم الأمر، لذا يعد التحليل المالي أحد الأساليب التي تستخدمها المصارف التجارية لتجنب المخاطر المحتملة التي قد تواجهها، خاصة أنها تتطور في بيئة تتميز بتغيرات مستمرة، داخلية وخارجية.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعد التحليل المالي عملية دقيقة تهدف إلى تعزيز القرارات التي أكدت بياناتها المالية نجاحها ، أو تعديل القرارات التي توجد فيها أوجه قصور ، فضلاً عن تشكيل نظام معلومات تعتمد عليه إدارة المصرف في عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

فالتحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات لاتخاذ القرار ، وتقييم أداء الشركة في الماضي والحاضر والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل. التحليل المالي هو عملية تفسير وفهم البيانات المالية المنشورة لغرض اتخاذ القرارات المستقبلية.¹

يُعرف الشيخ التحليل المالي بأنه معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد ربحها على المدى الطويل. هذا ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات ؛ إنشاء النسب والنماذج الرياضية بهدف الحصول على المعلومات يتم استخدامه لتقييم الأداء واتخاذ قرارات عقلانية. يعد التحليل المالي أيضاً عنصراً أساسياً للقوة والمنافسة مما يساعد على فهم نقاط القوة والضعف بشكل أفضل²

أما الحياي فعرّف التحليل المالي بأنه دراسة تقييمية للقوائم المالية (الميزانية العمومية) وبيان الدخل بعد الجدولة المناسبة واستخدام طرق التحليل المحددة من أجل إبراز الارتباطات التي تحصل بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تحدث على هذه العناصر³

كما عرف الجعبري التحليل المالي بشكل بسيط هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يطبقها المحلل المالي على البيانات والتقارير والبيانات المالية من أجل تقييم أداء المصارف والمنظمات في الماضي والحاضر والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل.⁴

ويعرف الزعبي التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تتكون من دراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتوافرة في البيانات المالية للوحدة الاقتصادية وتحليلها وتفسيرها. لغرض الحكم على وضعها المالي وتوليد المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المصرف وكشف انحرافاته والتنبؤ بالمستقبل.⁵

استناداً إلى التعريفات السابقة نستنتج أن التحليل المالي يشير إلى المسار الذي يتخذه المحلل المالي لتحويل البيانات المالية لشركة معينة إلى معلومات مالية مهمة تساعد المشاركين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من حقيقة أنه يعد أحد مجالات المعرفة التي تتعلق بدراسة البيانات للحصول على رقابة جيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة للمشروع ، لذلك تقل الأهمية في المنشآت الفردية و الشركات الصغيرة (التضامنية) بينما على العكس من ذلك ، تزداد أهمية التحليل المالي إلى حد كبير في الشركات المساهمة الكبيرة والشركات ذات المسؤولية المحدودة يرجع إلى ضخامة الأموال المستثمرة فضلاً عن حاجتهم الملحة والمستمرة للاقتراض ، لذلك فإن هذه الشركات تحتاج باستمرار إلى تقديم تقارير مالية عن نشاط المشروع لأصحابها والأطراف الأخرى التي تحتاج إلى هذه التقارير ، والتحليل المالي له أهمية أيضاً للجهات الداخلية ، إذ يساعد على إدارة المصارف على مختلف مستوياتها ، كما يساعد الأطراف الخارجية على معرفة الحقائق المتعلقة بالشركة ، ومن بين هذه الجهات الهيئة العامة للضرائب.⁶

يتم التحليل المالي بجمع البيانات والمعلومات المالية وتصنيفها وقياسها ودراستها للوصول السيطرة الجيدة على الموارد المالية المتاحة في المشروع ومعرفة العلاقة بين عناصرها ومعنى الأرقام المدرجة فيه لتقدير قيمة المنشأة وتقييم وضعها المالي.⁷

كما تمثل أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية:⁸

¹ مجدي الجعبري ، التحليل المالي المتقدم ، جمهورية مصر العربية زهراء مدينة نصر ، دار الحكمة للنشر 2014 ص 12

² حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2000 ، ص 42

³ وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، الأردن دار الرء للنشر ، 2009 ص 21

⁴ مجدي الجعبري ، مصدر سابق ، ص 16.

⁵ هيثم محمد الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي ، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000.

⁶ السنفي ، عبد الله عبد الله ، الادارة المالية ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء ، 2013 ص 156-157 .

⁷ النجار ، عماد غفوري ، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان ، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 5 العدد 2 ، 2015 ص 210

⁸ البشير ، محمد الفاتح ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة 2022 ، ص 8-10

1. يساعد التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمصرف ويعطي صورة واضحة للوضع المالي القائم له ، كما يعطي رؤية للوضع المستقبلي ، يوفر أيضاً إجابات مناسبة على الأسئلة المختلفة للأطراف المرتبطة بالمصرف سواء كانت داخلية أو خارجية.
2. يساعد الإدارة في تحديد أهدافها ومن ثم يعد الخطة السنوية اللازمة لمباشرة النشاط الاقتصادي.
3. تحدد أدوات التحليل المالي قدرة المصارف على الاقتراض و سداد الديون.
4. يقدم التحليل المالي صورة لفعالية السياسات الإدارية المتبعة وكفاءة الإدارة عن طريق النتائج التي يوضحها التحليل المالي.
5. يسمح للإدارة بتصحيح الانحرافات عند حدوثها عن طريق اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
6. التحليل المالي هو أداة فاعلة لزيادة كفاءة عملية المراجعة والرقابة للوحدة الاقتصادية
7. يساعد التحليل المالي على اكتشاف وتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة لتحديد أنسبها وما يخدم مصلحة المصرف.
8. يحول التحليل المالي البيانات المالية إلى معلومات مفيدة تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة.
9. توفر نتائج التحليل مؤشرات قادرة على إثبات فاعلية سياسات المؤسسة ومدى توافق الأهداف المحددة مع الأهداف التي تم تحقيقها ، ومن ثم قدرة المؤسسة على النمو.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي

للتحليل المالي اهداف متعددة منها :⁹

1. تقييم أداء المصارف وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة .
2. مراقبة تنفيذ الخطة الاستثمارية المقررة.
3. خلق توقعات على المدى القصير والمتوسط والطويل من أجل الحفاظ على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق استمرار الفوائد المالية.
4. تحقيق عوائد مناسبة على الاستثمار ، مثل الربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة. ومع ذلك تختلف أهميتها في النظم الاقتصادية من حيث الفوائد والتكاليف على الاقتصاد الوطني عند النظر في التقييم المالي لمشاريع التوسعة الحالية أو المشاريع المطلوبة أو الجديدة.

رابعاً: أنواع النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والأكثر انتشاراً بين المحللين الماليين ، لأنها تزود المحلل المالي بمؤشرات مالية عديدة والتي يمكن استخدامها لتقييم أداء المصارف التجارية في مجالات متعددة مثل السيولة والربحية والنشاط وإدارة الموجودات والمطلوبات.¹⁰

يمكن تصنيف النسب المالية إلى أنواع متعددة وعلى النحو الآتي:

1. النسب البسيطة والنسب المركبة: وهي كالآتي:¹¹

- أ. النسب البسيطة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية.
- ب. النسب المركبة: هي النسب التي تدرس العلاقة بين أكثر من نسب مالية بسيطة مثل صافي الربح على المبيعات مضروباً في نسبة المبيعات إلى حقوق حملة الأسهم، توضح لنا هذه النسب العلاقة الكلية بين عناصر البيانات المالية.

2. بحسب مصدر العناصر: وتتضمن :¹²

- أ. النسب المالية المشتقة من بيان المركز المالي.
- ب. النسب المالية المشتقة من بيان الدخل.

⁹ خالد توفيق الشمري ، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع ، ط 1 ، عمان الأردن ، دار وائل للنشر ، 2010 ص 55

¹⁰ العامري ، زهرة حسن والركابي ، علي خلف ، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء: دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 63 ، 2007 ، ص 113

¹¹ محمد منير شاكر وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرار ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 53.

¹² Ryan C. & Irvine H., "Not-For-Profit Ratios For Financial Resilience and Internal Accountability A study Of Australian International Aid Organization", Australian Accounting Review, No.61, Vol.22, Issue 2, 2012: p181

ج. النسب المختلطة تشمل النسب المالية المختلطة النسب المالية لعناصر القائمتين كنسبة صافي المبيعات الى رأس المال المستثمر

3. حسب الغرض من التحليل

أ. **نسبة السيولة Liquidity ratio**: تقيس هذه النسب قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية الحالية عند الاستحقاق باستخدام أصولها السائلة وشبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تكبد خسائر ، أي سهولة وسرعة التحويل إلى نقد بدون خسائر.¹³

كما إن المصارف التي تعاني من نقص السيولة يمكن أن تتعرض لمشاكل مع الدائنين يقودهم للجوء إلى العدالة والقضاء والحكم على المصرف لتصفية أعماله ، ومن ثم فإن نقص السيولة الكافية في المصرف يمنعه من اغتنام الفرص المربحة التي يتم توفيرها في مجالات التشغيل والاستثمار والتمويل ، ويهدف تحليل السيولة إلى معرفة نسبة التقديرات المتوقعة توفرها لفترة معينة لأن هذه المادة ضرورية لمعرفة امكانية المصرف لسداد التزاماته عند استحقاقها ، ولتحقيق هذا الهدف يتم اعتماد نسب مالية متعددة ومنها ¹⁴ :-

• **نسبة التداول**: هي مؤشر على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ، وكلما ارتفعت هذه النسبة ، زادت سيولة المصرف ، يتم احتساب نسبة التداول وفق الصيغة الآتية¹⁵:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

يعد المحللون أن معدل النسبة 2 مرات مناسبة ، ويمثل هذا المعيار متوسط نسبة التداول للشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالية ، ونسبة التداول المرتفعة لا تشير إلى ظروف عمل جيدة لأن ارتفاعها قد يشير إلى وجود ظروف عمل غير مناسبة في هذه الأوقات ، تستخدم المصارف موجوداتها المتداولة لسداد التزاماتها المتداولة ، مما يؤدي إلى زيادة نسبة التداول.¹⁶

• **نسبة السيولة السريعة**: تتشابه نسبة السيولة السريعة مع نسبة التداول ، باستثناء أن المخزون يُطرح من الموجودات المتداولة في البسط ، ويعكس هذا التغيير حقيقة أن المخزون أقل سيولة من الموجودات المتداولة الأخرى ، لأنه من الصعب تحويل المخزون إلى نقد دون خسارة في القيمة ، وبالطبع ، تختلف سيولة المخزون من صناعة إلى أخرى. على سبيل المثال ، من المرجح أن يتم بيع مخزونات السلع الأساسية مثل النفط الخام أو الذهب بخسارة أقل في القيمة من الأسهم القابلة للتلف مثل الفاكهة ، هناك سبب آخر لاستبعاد المخزون عند حساب النسبة السريعة هي القيمة الدفترية للمخزون يمكن أن تكون أعلى بكثير من القيمة السوقية حيث يمكن أن تكون قديمة أو أُنجزت جزئياً مثل الموضة¹⁷ يتم احتساب نسبة السيولة السريعة على النحو الآتي:

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة _ المخزون / المطلوبات المتداولة

ويرى المحللون معدل 1 مرة مقبولة لهذه النسبة ، معتبرين أن انخفاضها عن هذا المستوى يعني أن المصرف يعاني من نقص السيولة ومن ثم من عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. أما الزيادة الحادة في هذه النسبة تعطي صورة أن هناك سيولة زائدة وغير ضرورية وهذا أداء ضعيف.¹⁸

• **صافي رأس المال العامل**: هو مقياس تام للسيولة ، يقيس قدرة المصرف على تغطية التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة عن طريق دراسة الفرق بينها ، وهو ضروري جداً للعمليات اليومية ويتم احتسابه بالمعادلة الآتية¹⁹:

¹³ الخطيب ، محمد محمود ، الأداء المالي وأثره على عوائد اسم الشركات المساهمة. دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عان ، ط1 ، 2010: ص 63

¹⁴ محمد تيسير الرجبي ، تحليل القوائم المالية ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، عان ، الأردن ، ط 1 ، 1998 : ص 158

¹⁵ Lakshan A. & Wijekoom W., "The Use Of Financial Ratios In Predicting Corporate Failure .In Sri Lanka", International Journal on Business

Review, Vol.2, No.4, 2013 p38

¹⁶ محمد تيسير الرجبي ، المصدر السابق : ص 159

¹⁷ Parrino R., Kidwell D., Bates T., "Fundamentals Of Corporate Finance", John Wiley & Sons Inc, United States Of America, 2nd Edition, 2012 :p88

¹⁸ محمد ، حسين شيخ وقيطم ، حسان ، دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية للصناعات الالكترونية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 29 ، العدد 2 2007 ص 144.

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

يوفر هذا المقياس هامش أمان لديون المصرف قصيرة الأجل ، ومن ثم فإن الزيادة في الصافي يقابلها انخفاض مخاطر عدم القدرة على سداد الديون المستحقة ، ويزداد هذا الخطر في حالة انخفاض الصافي.²⁰

2. نسبة الربحية **profitability ratio**: تساعدنا نسب الربحية في قياس نجاح وحدة الأعمال في إدارة نفقاتها ومدى فاعلية الإدارة في توظيف الأموال في مجالات العائد المربح، إذ يستحوذ مؤشر الربحية على اهتمام المستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أهداف أي نشاط استثماري.²¹ تنقسم نسب الربحية إلى:²²

أ. هامش الربح الإجمالي : هامش الربح الإجمالي لوحدة اقتصادية هو النسبة بين إجمالي الهامش والإيرادات (المبيعات). يتم احتسابه وفق الصيغة الآتية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{مجموع الربح}}{\text{المبيعات}}$$

يعكس هامش الربح الإجمالي ببساطة قدرة المصرف على بيع منتجاتها.

ب. هامش الربح التشغيلي: يحتسب بقسمة الربح التشغيلي على المبيعات على وفق المعادلة الآتية:-

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{الربح التشغيلي}}{\text{المبيعات}}$$

يوضح هامش الربح التشغيلي مقدار الربح الذي يحققه المصرف من كل دينار المبيعات قبل الفوائد والضرائب.

ج. هامش الربح الصافي : هامش الربح الصافي لوحدة اقتصادية هو نسبة صافي الدخل إلى الإيرادات ويحتسب على وفق المعادلة الآتية :-

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الأرباح المتاحة لحملة الأسهم}}{\text{المبيعات}}$$

توضح هذه النسبة ما هو متاح للمساهمين بعد أن يدفع المصرف جميع المصاريف فضلاً عن الفوائد والضرائب.

نستنتج مما سبق أن نسب الربحية تتعلق بكفاءة الأنشطة في تحقيق الأرباح ، كما أنها إحدى الطرق الشائعة لتقييم الوحدات وتقدير مقدار الثروة الناتجة عن الثروة المستثمرة

3. نسبة النشاط **activity ratio**: ويسمى أيضاً نسب إدارة الأصول أو نسب الاستخدام حيث يعرف المحلل المالي عن طريق تحليل نسب

النشاط كفاءة وفعالية المصرف في استخدام موجوداته لتوليد المبيعات.²³ وتتضمن الآتي :

أ. معدل دوران الموجودات: وتسمى أيضاً نسبة دوران الموجودات أو نسبة المبيعات إلى الموجودات، وتوضح لنا مقدار المبيعات المتولدة لكل دينار من إجمالي الأصول ، ومن ثم فهي تقيس كفاءة المصرف في إدارة أصولها.²⁴

$$\text{نسبة دوران الموجودات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ب. متوسط فترة التحصيل: يسمى أيضاً متوسط عمر الذم المدينة، هذه النسبة مفيدة لتقييم الائتمان وسياسات التحصيل، وتحتسب على وفق الآتية:

25

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذم المدينة}}{\text{متوسط المبيعات في اليوم الواحد}} = \frac{\text{الذم المدينة}}{\text{المبيعات}} \times 360$$

4. نسبة المديونية **indebtedness ratio**: تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الديون لتمويل استثماراتها مقارنة بالتمويل الممنوح من المالكين،

وتسمى أيضاً الرافعة المالية لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل الشركة.²⁶

بشكل عام يهتم المحللون الماليون بتحليل المديونية على المدى الطويل ، لأن تدفق المدفوعات لسداد هذه الديون يلتزم به المصرف على المدى الطويل، تتكون نسب المديونية من النسب الآتية:²⁷

¹⁹ Atrill, Peter, **Financial Management For Decision Makers**, Ninth Edition, IFRS, Pearson, New York 2020, p442

pp35-36" .. John Wiley & Sons Inc. United. Fabozzi F. & Peterson P. "Financial Management & Analysis"

United States Of America, 2nd Edition, 2012 : pp35-36 , Look In Berk J., DeMarzo P., Harford J. , "Fundamentals Of Corporate Finance", Pearson ²¹

Pike R., & Neale B. "Corporate Finance and Investment", Pearson Education, Spain, 6th Edition, 2009 : p45 ²²

McLaney E. "Business Finance Theory And Practice" Pearson Education, United States of America 8th Edition, 2009 : p53 ²³

Decision Making Clubs: Review Of The Decade", Schmidgall R. & DeFranco A., "How To Best Use Financial Ratios In Benchmarking and ²⁴

Administration, Vol.17, No.2, 2016 p183 , International Journal Of Hospitality & Tourism

.Bilbao 4th Edition 2007 , Watson D. & Head A. . "Corporate Finance principles & Practice", Pearson Education, Spain ²⁵

Ross S.. Westerfield R, Jaffe J. "Corporate Finance", McGraw-Hill Irwin, United States Of America, New York 9th Edition, 2010 : p107 ²⁶

أ. نسبة الدين : وتقيس إجمالي الموجودات الممولة بالدين التي يمولها دائنو المصرف، وكلما ارتفعت هذه النسبة، زادت المخاطر، ومن ثم انخفضت الملاءة المالية، ويحدث العكس إذا انخفضت هذه النسبة، يتم احتساب هذه النسبة على النحو الآتي:²⁸

$$\text{نسبة الدين} = \text{إجمالي المطلوبات} / \text{إجمالي الموجودات}$$

ب. نسبة الدين إلى حقوق المساهمين:

تستخدم هذه النسبة لمعرفة مقدار الدين الذي يستخدمه المصرف إلى حقوق المساهمين، ويحتسب على النحو الآتي:²⁹

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق المساهمين} = \text{إجمالي الدين} / \text{حقوق المساهمين}$$

ج. نسبة تغطية الأرباح للفوائد :

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع الفائدة عن طريق الأرباح السنوية للشركة. وتحتسب وفق المعادلة الآتية:³⁰

$$\text{نسبة تغطية الأرباح للفوائد} = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{الفوائد}$$

د. نسبة هيكل رأس المال:

تقيس هذه النسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي مصادر التمويل طويل الأجل وتحتسب وفق المعادلة الآتية:³¹

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \text{مطلوبات طويلة الأجل} / \text{مصادر التمويل طويلة الأجل}$$

5. نسبة السوق market ratio:

يستخدمها محللو الأسهم في أداء واجباتهم عند تقييم أداء الشركات، كما يستخدمها المستثمرون الحاليون والمحتملون الذين يتداولون في أسواق المال عن طريق العمل على اتجاهات أسعار السوقية للأسهم.³²

تعرف أيضاً باسم نسب التقييم، وهي ذات أهمية كبيرة للحملة الأسهم، للمستثمرين المحتملين، لمحللي أسواق الأوراق المالية، للمصارف الاستثمارية، حتى الدائنين، حيث يهتم المستثمرون بمعرفة تأثير أداء المصرف على الدخل الناتج عن استثماراتهم، بينما يهتم المحللون الماليون والمصارف الاستثمارية بتحليل أداء المصرف وتحديد تأثيرها في القيمة من أسهم المصرف من أجل تقديم التوصيات المناسبة لعملائها. تمثل القيمة السوقية لأسهم المصرف هامش أمان لتغطية ديونه. كما تعد نسب السوق مهمة جداً لإدارة المصرف لقياس تأثير أداء المصرف في أسعار أسهمها في السوق المالي كهدف. والمبدأ الأساس للإدارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للأسهم³³ تتكون نسب السوق من النسب الآتية:

أ. عائد السهم العادي: وهو ما يكسبه حامل الأسهم العادية على كل سهم يمتلكه من أسهم الشركة وتحتسب وفق المعادلة الآتية:³⁴

$$\text{عائد السهم العادي} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{توزيعات الأسهم الممتازة} \div \text{متوسط عدد الأسهم العادية}$$

ب. نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق: تقيس هذه النسبة وتعين المبلغ الذي يجب أن يستثمره المساهم من أجل الحصول على العائد على السهم وتحتسب وفق المعادلة الآتية:³⁵

$$\text{نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق} = \text{القيمة السوقية للسهم} \div \text{نصيب السهم من الأرباح}$$

ج. نسبة المدفوع من الأرباح :

تعطي هذه النسبة فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين العاديين على صافي الربح القابل للتوزيع وتحتسب وفق المعادلة الآتية:³⁶

²⁷ Brealey R, Myers S.Allen F., "Principles Of Corporate Finance" McGraw-Hill Irwin United States Of America, 10th Edition 2011 :p713

²⁸ Querard J& Schwartz E "Quantitative Corporate Finance", Springer, United States Of America, New York, 2007:p74

²⁹ خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، ط 1 دار وائل للنشر والتوزيع، 2001 ص129

³⁰ Gitman L. & Zutter C. "Principles Of Managerial Finance". Pearson Education, United States Of America. 13 Edition, 2012 p76.

³¹ "International Financial Statement Analysis." John Wiley & Sons Inc, United States Of America. Robinson T., Van Greuning Henry E. Broihahn M. 2009 :p289

³² Van Horne J. & Wachowicz J. "Fundamentals Of Financial Management". Pearson Education, United States Of America, 13th Edition 2009

³³ Ehrhardt M& Brigham E, "Financial Management Theory and Practice", South Western. United States Of America, 13th, Edition, 2011 :p96

³⁴ مطر وآخرون الإدارة والتحليل المالي، ط 2، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص193

³⁵ محمد علي العامري، الإدارة المالية، ط 2، عمان، دار المناهج للطبع والتوزيع، 2015، ص 84

د. نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم : تعد هذه النسبة مؤشراً على كيفية رؤية المستثمرين للمصرف، فكما ارتفعت هذه النسبة كان رأي المستثمرين وتقييمهم لأداء المصرف أفضل، وهو ما ينعكس في زيادة سعر السوق للوحدة الاقتصادية، أما عند انخفاض هذه النسبة فإن المستثمر يتطلع إلى أداء المصرف، وهو أمر غير جيد ، وهو ما قد ينعكس على سعر السوق للأسهم ينخفض إلى الحد الذي لا تصل فيه الحصة إلى قيمتها الدفترية.³⁷ وتحتسب وفق المعادلة الآتية :

نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية = السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية

6. نسبة النمو Growth rate: هي مجموعة النسب التي تقيس النمو السنوي للمنشأة كجزء من نمو الإنتاج الوطني أو القطاعي وهي:³⁸

أ. نمو المبيعات = صافي مبيعات العام الحالي / صافي مبيعات العام الماضي

ب. نمو الدخل الصافي = صافي الدخل للسنة الحالية / صافي الدخل للعام الماضي

المبحث الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية ونماذج قياسها

تتنوع المخاطر المتعلقة بالمصارف، وهذا ما جعلها تشكل تهديد دائم يواجه بيئة العمل المصرفية ويحد من قدرة المصارف على ممارسة أنشطتها بكفاءة وفعالية ومن ثم يجيد المصارف عن تحقيق أهدافها المنشودة ، وبما أن الحاجة الى المصارف أصبحت متزايدة، لذلك أصبح لزاماً على المصارف تحديد الأهداف وإعداد استراتيجيات مختلفة لغرض تحديد المخاطر التي تكثف العمل المصرفي والتعرف عليها بهدف إدارتها أو معالجتها أو السيطرة عليها، مع تحقيق المستوى المطلوب من التوافق بين تأثير هذه المخاطر والعوائد التي تسعى المصارف إلى تحقيقها.

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

هنالك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ، وهي تختلف باختلاف البيئة التي ينتمي إليها أي شخص محتم بظاهرة المخاطر والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه والزاوية التي يتم عن طريقها النظر للمخاطر ، وأهم هذه التعريفات:

فقد عرف (نبيل) المخاطر على أنها تلك التقلبات التي تطرأ على القيمة السوقية للمؤسسة³⁹.

ويرى (الحنائي) المخاطر هي درجة الاختلاف بين التدفقات النقدية الفعلية المقترح الاستثمار والتدفقات النقدية المقدرة أو المتوقع⁴⁰.

وعرف(بشير) مخاطر المصرف هي احتمالية مستقبلية تؤدي بالمصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها تؤثر في تحقيق أهداف المصرف وتنفيذها بفاعلية ، وقد تؤدي في حالة عدم القدرة على التحكم فيها وتأثيراتها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه⁴¹.

اما (مبارك) عرفها بأنها احتمال وقوع حدث أو مجموعة أحداث غير مرغوب فيها نتيجة عدم التنوع ، نقص السيولة او تعرض المصرف للصدمات⁴².

وأشار (مفتاح) الى ان المخاطر هي "حالة من عدم اليقين فيما يتعلق باسترداد رأس المال المقترض ، أو تحصيل الأرباح المستقبلية المتوقعة⁴³.

كما عَرَفَ (الطاهر) المخاطر بأنها "مجموعة من الخسائر والأضرار التي تؤثر في المستثمر، بسبب عدم اليقين وتوقع عوائد الاستثمار ، وتمثل جزءاً طبعياً من قرار الإقراض والمصرف، وتُعد أيضاً جزءاً لا يتجزأ من طبيعة نشاطات المصرف⁴⁴.

³⁶ العصار واخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط 1 ، عان، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001، ص 225.

³⁷ العصار واخرون ، المصدر نفسه، ص 225.

³⁸ سامي أبو شالة و مروان الدهدار ، الإدارة المالية ، ط 1 ، فلسطين، مكتبة دار المعرفة ، 2007، ص 102

³⁹ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل ، الجزء الثاني، 2005، ص 22.

⁴⁰ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص 230.

⁴¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،

2020 ص 7.

⁴² مبارك بوعشة ، إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011، ص 02.

⁴³ صالح مفتاح ، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف، للمدة 20-21 أكتوبر 2009، ص 2.

⁴⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2001-2002، ص 167

استناداً إلى التعريفات السابقة نستنتج أن المخاطر المصرفية هي تلك الصدمات التي تعصف بالمصرف والتي تحد من قدرته على تحقيق الأهداف المرسومة ، اذ تعد هذه المخاطر بمثابة أزمات تواجه المصرف وتختلف هذه الازمات من حيث حدتها وقوتها من مصرف الى اخر حسب قدرة المصرف على التنبؤ والتحوط لها .

ثانياً: أسباب المخاطر المصرفية:

تتعرض المصارف والمؤسسات المالية للعديد من المخاطر المصرفية في ممارسة وظائفها المصرفية ، والتي تعود أسبابها إما إلى البيئة الداخلية المرتبطة بعمل المصرف (أسباب داخلية)، أو البيئة الخارجية التي يعمل فيها المصرف (أسباب خارجية).

1. **الأسباب الداخلية** هي الأسباب المتعلقة بطبيعة الإدارة في المصرف والطريقة التي تدير بها الأعمال عن طريق تنفيذها بحيث يمكن للمصرف مراقبتها ، وتشمل الآتي:

أ. **تدني فعالية الإدارة العليا والتنفيذية:** ويعود ذلك إلى ضعف أداء الإدارة العليا ، وقص المعرفة والخبرة العملية أو المتخصصة التي تؤهلهم لأداء الوظيفة بكفاءة وفعالية ، سواء من حيث التخطيط ، التنفيذ أو التوجيه ، أو بسبب عدم كفاءة الإدارات في أداء الواجبات والأوامر والتوجيهات الصادرة من الإدارة العليا ، والتي تؤثر سلباً على أداء وأنشطة المصرف.⁴⁵

ب. **عدم فاعلية جهاز الاشراف والمتابعة:** يفترض المصرف إلى رقابة فعالة ومعاصرة تبعاً لطبيعة المخالفات ، خاصة بعد التطور والتوسع في مجال الصيرفة الإلكترونية المصرفية الحديثة، والإشراف المشار إليه هنا يشكل مخاطرة بالنسبة لـ الرقابة التي تمارسها السلطة النقدية ، ولها دور فعال في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي ، إلا أن الصلاحيات التي تمنحها للجهات المسؤولة عن الرقابة قد لا تكون كافية لذلك.

ج. **نقص السيولة:** قلة السيولة وعدم قدرة المصرف على توفيرها في أقرب وقت تؤدي الى زعزعة ثقة المودعين مما يدفعهم مجمعين إلى سحب أموالهم مما يؤدي إلى اضطراب الوضع المالي للمصرف. ومن ثم يتجه المصرف نحو مخاطر الإفلاس والفشل المالي.

د. **الديون المتعثرة:** في حالة عدم قدرة المقترضين على تسوية ديونهم في الوقت المخصص لهم ، أو في حالة غياب الضمانات وعدم كفايتها ، لا بد للمصرف من توفير مبالغ كبيرة وكافية لتغطية هذا النقص أو هذا العجز بدلاً من استخدامهما في تمويل وتطوير مشاريعه مما يؤدي إلى الحد من أنشطته وأرباحه ومن ثم التعرض لخسائر متعددة ثانياً.⁴⁶

2. **الأسباب الخارجية** هي الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية ، وهي خارجة عن سيطرة المصرف ولا يمكنه السيطرة عليها وأداء أنشطته. من أهمها:-

أ. **الظروف الاقتصادية العامة:** ان الظروف الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت ، أو الأحداث الاقتصادية مثل الركود أو الكساد ، والتي تؤثر سلباً على القدرة التشغيلية للمصرف وأدائه.⁴⁷

ب. **التحرير المالي والافتتاح الاقتصادي:** ويتسم بإزالة الحواجز والقيود التي حدت من نشاط المصارف في الأسواق المالية ، وشجعت المصارف على الدخول في مجالات نشاط عالية المخاطر وتنفيذ أنشطة وخدمات جديدة ، عن طريق تحدي المنافسة الشرسة.⁴⁸

ج. **أسباب قانونية وتنظيمية:** فإذا كانت القوانين والأنظمة التي يعمل بها المصرف لا تلي متطلبات الافتتاح الاقتصادي والتطورات على مستوى المصارف المنافسة الأخرى.⁴⁹

د. **تدخل الحكومة:** تتدخل بعض الحكومات في الدول النامية في أعمالها بإجبار المصارف على تمويل مشروعاتها الكبرى، وتؤثر السياسة النقدية أيضاً في تدخل الحكومة كبائع للأوراق المالية ، وشراء هذه الأوراق المالية ودعمها من قبل المصرف يؤدي إلى انخفاض السيولة للمشاريع وإمكانية التعرض لمخاطر نقص السيولة.⁵⁰

⁴⁵ محمد يونس محمد الشراي، استخدام الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالتعرض المصرفي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإماراتية، كلية الإدارة واقتصاد جامعة الموصل، 2018، ص 6.

⁴⁶ شوقي بورقة هاجر زراقي ، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ، ط ١، دار الفرائس للنشر والتوزيع ، الأردن، 2014، ص 272.

⁴⁷ محمد يونس شراي، مصدر سابق، ص 6.

⁴⁸ شوقي بورقة، هاجر زراقي، مصدر سابق، ص 271.

⁴⁹ دريد كامل الشبيب، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2015، ص 178.

ثالثاً: نماذج قياس المخاطر المصرفية

لتمكين تحديد مستوى المخاطر، وإجراء المقارنة ثم تقييم المصارف العاملة في بيئة الأعمال لتحديد المستويات المختلفة من المخاطر في المصارف، إذ يساعد التقييم باستخدام المقاييس أو نماذج قياس مخاطر المساهمين والإدارة والمستثمرين والمحللين على تحديد حالة هذه المصارف حيث يستثمر المستثمرون والمودعون أموالهم، فضلاً عن ذلك يجب أن تركز إدارة المصارف على مستوى المخاطر والعوامل التي تسببها، ثم وضع آليات وإجراءات وسياسات لإدارتها، وعدم جعلها تؤثر في أداء المصرف وأرباحه وسيلولته وثقته بين المتعاملين فيه.

1. النموذج 1977 Taffler and Tisshow:

قدم الباحثان نموذج رياضي يمكن ان يتنبأ إفلاس الشركات البريطانية، واعتمدت الدراسة على طريقة تحليل تمييزي خطي متعدد المتغيرات للتمييز بين 46 شركة صناعية تواصل عملها و 46 شركة معلن إفلاسها، حيث تم تصنيف هذه الشركات إلى مجموعتين متماثلتين من حيث الحجم والصناعة. استخدم الباحثون نمائياً نسب مالية مختلفة في النموذج، ولكن بعد عملية التحليل والمقارنة تم أخذ أربعة منها، وهي على النحو الآتي⁵¹:

$$Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16X_4 \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

X_1 = نسبة الأرباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة

X_2 = نسبة الموجودات المتداولة / مجموع المطلوبات

X_3 = تمثل نسبة المطلوبات المتداولة / مجموع الموجودات

X_4 = فترة التمويل الذاتي - الموجودات السائلة - المطلوبات المتداولة / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة

تم تقسيم المؤسسات إلى فئتين بناءً على قدرتها على الاستقرار:

فئة المؤسسات الناجحة أو القابلة للتطبيق لها قيمة z تبلغ 0.3 أو أكثر

فئة المؤسسات المعلن إفلاسها، تكون القيمة z أقل من 0.3

قام (تافلر) بفحص الاحتمالات وتقدير تكاليف الأخطاء عند تصنيف الإجراءات وتحديد المتغيرات، وخلص إلى أن هذا النهج كان أفضل من الناحية العملية كأداة لتحديد قائمة صغيرة من الشركات التي تعاني من ضائقة مالية وأفضل في حالة الإفلاس الفعلي تحدها ردود فعل الدائنين، أو المؤسسات المالية والدائنين الآخرون.

2. النموذج 1978 Gordan L.V Springate:

طور Springate نموذجاً للتنبؤ بالفشل المؤسسي في كندا واتبع نفس الإجراءات التي استخدمها Altman باستخدام تحليل التمييز الخطي متعدد المتغيرات؛ إذ استخدم عينة من 40 شركة وقام بتحليل 19 نسبة مالية للوصول إلى نموذج من 4 نسب مالية يمكن عن طريقها التنبؤ بتعثر الشركات، واتخذ النموذج Springate المعادلة الآتية⁵²:

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4 \dots\dots\dots(2)$$

فإذا كانت $Z < 0.862$ فإن الشركة تصنف متعثرة.

حيث إن

X_1 = رأس المال العامل / مجموع الموجودات.

X_2 = الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات.

X_3 = صافي الربح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة.

X_4 = صافي المبيعات / مجموع الموجودات.

⁵⁰ شوقي بوقرية، هاجر زرارقي، مصدر سابق، ص 272.

⁵¹ طويطي، مصطفى، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أطروحة دكتوراه. سيدي بلعباس، جامعة جيلالي ليايس الجزائر، 2014.

ص 59.

⁵² Reni Yendrawati & Nafil Adiwafi, Comparative analysis of Z-score, Springate, and Zmijewski models in predicting financial distress conditions.

Journal of Contemporary Accounting, Indonesia, Volume 2, Issue 2, 2020, p73p75

حقق انموذج Springate دقة 92.5٪ في عام 1979 اختبرت Botheras انموذج Springate على 50 شركة بمتوسط أصول 2.5 مليون دولار وحصلت على معدل دقة 88٪ ، في عام 1980 اختبرت شركة Sands انموذج Springate على 34 شركة بمتوسط أصول يبلغ 63.4 مليون دولار وجد معدل دقة 83٪.

3. انموذج شيرود 1987 Sherrod

ظهر هذا الانموذج في عام 1987 لتقييم مخاطر الائتمان عند إقراض المشاريع الاقتصادية، ويتم استخدامه لتقييم استمرارية عمليات المصارف طويلة الأجل ويتم تمثيل الانموذج بالمعادلة الآتية⁵³:

$$Z=17X_1 + 9 X_2 +3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6.....(3)$$

حيث أن

Z = مؤشر التعثر

X_1 = صافي راس المال العامل / إجمالي الموجودات.

X_2 = الموجودات المتداولة / إجمالي الموجودات.

X_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات.

X_4 = الربح التشغيلي / إجمالي الموجودات.

X_5 = إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات.

X_6 = إجمالي حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة.

وفقاً لمعامل شيرود Z ، تم تحديد درجة المخاطر وتقسيمها إلى خمس فئات: موضح في الجدول (1) .

جدول (1) مقاييس Z حسب أنموذج شيرود

الفئة	درجة الخطر للتعرض للتعثر	قيمة Z الحاسمة
1	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$Z > 25$
2	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$20 < Z < 25$
3	(منطقة ضبابية) يصعب التنبؤ بشأنها	$5 < Z < 20$
4	الشركة معرضة لمخاطر الافلاس	$5- < Z < 5$
5	معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$-5 > Z$

المبحث الثالث: تحليل النسب المالية ونماذج التعثر المالي لمصرف الخليج التجاري

يعد استخلاص النسب المالية الخطوة الأولى في التحليل المالي، والأرقام الناتجة عن النسب مؤشرات تعطي الباحثين نتائج جيدة إذا ما قورنت مع نتائج وحالات متشابهة أو مقارنتها بالسنوات السابقة للتمكن من الحكم على ما إذا كانت جيدة أم لا ، وغالباً ما ترتبط هذه المؤشرات بعلاقة كمية أو معنى مشترك ، وهناك نسب مالية متعددة تسمح بتقييم الوضع المالي الذي توجد فيه الوحدة الاقتصادية ويتم اشتقاق هذه النسب حسب الحاجة عند تحليل البيانات المالية لأي وحدة اقتصادية ، تختلف الفائدة من نوع النسب المحتسبة حسب نوع المستخدم سواء كان داخلياً أو خارجياً.

أولاً: التحليل المالي للنسب

⁵³ علاق، وليد ، تحليل المؤشرات المالية ك تقنية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2016، ص23.

تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب على إيجاد علاقات كمية بين بندين أو أكثر من بيانات قائمة المركز المالي والدخل معاً، وذلك بتاريخ معين والاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات عبر الزمن للوصول إلى دلالات ذات معنى معين، ويمكن القول إن النسب المالية تعد أدوات معبرة عن التحليل المالي وذلك لاختصارها لكمية كبيرة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استخدامها بما لها من مؤشرات ذات معنى بشرط أن يتم تركيبها وتفسيرها بشكل منطقي، ويستخدم المحللون الماليون المؤشرات في مجال التنبؤ بالفشل المالي للشركات، إذ تزود النسب المالية المختصين وأصحاب العلاقة بمعلومات عن السيولة، ومدى ملاء رأس المال، والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة، وربحية المصرف.⁵⁴

وبناء على ذلك تم اختيار النسب المالية والائتمانية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء المصرف دورياً ووفقاً للملائمة هدف البحث الحالي وهي: ⁵⁵

1. نسب السيولة: وهي تشير إلى مبلغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطات القانونية النقدية و الأموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية وللمقابلة متطلبات المقاصة.

2. نسب النشاط: توضح هذه النسب قدرة إدارة المنشأة على إدارة الموارد المتاحة (موجودات ومطلوبات) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد .

3. نسب الربحية: وتعد هذه النسب من الاهداف الرئيسية للمصرف ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه ان يوظف الاموال التي حصل عليها في الموجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات ، فكلما سعت المصارف التجارية الى زيادة ايراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك الى زيادة ربحية المصرف .

4. نسب المديونية: تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل ، ويتم المقرضون والملاك بهذه المؤشرات لأنها تفيد في معرفة استمرارية المنشأة والوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

وقد تم توضيح تلك النسب في الجداول الخاصة بالنسب المالية في مصرف الخليج التجاري وكالاتي:

الجدول (2) النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية الخاصة بمصرف الخليج

ت	النسب المالية	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1.	الاصول المتداولة الى اجمالي الاصول	0.96	0.95	0.93	0.92	0.92	0.94
2.	الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة	1.59	2.02	2.03	2.10	2.31	2.16
3.	التقد السريع الى المطلوبات المتداولة	0.34	0.71	0.74	0.93	0.74	0.95
4.	اجمالي التسهيلات ائتمانية الى اجمالي الاصول	0.36	0.34	0.35	0.31	0.25	0.26
5.	تسهيلات ائتمانية قديمة الى اجمالي ودائع العملاء	0.67	0.77	0.74	0.72	0.70	0.55
6.	الربح التشغيلي الى المصروفات	0.36	0.24	0.06	0.26	0.01	0.36
7.	العائد على الموجودات	0.01	0.01	0.00	(0.01)	0.00	(0.01)
8.	العائد على المطلوبات	0.01	0.01	0.00	(0.02)	0.00	(0.02)
9.	الديون المعثرة الى الديون	0.04	0.50	0.25	0.25	0.47	0.72
10.	اجمالي الايرادات الى اجمالي الاصول	0.05	0.05	0.04	0.03	0.03	0.02
11.	الحسابات الجارية الى التسهيلات الائتمانية النقدية	0.69	0.71	0.42	0.36	0.56	0.51
12.	اجمالي الودائع الى اجمالي الاصول	0.53	0.44	0.40	0.37	0.35	0.38
13.	العائد على حق الملكية	0.02	0.01	0.00	(0.01)	0.00	(0.02)
14.	صافي الدخل الى اجمالي الايرادات	0.16	0.13	0.02	(0.27)	0.00	(0.41)
15.	الفوائد المدينة الى التسهيلات الائتمانية النقدية	0.10	0.07	0.04	0.06	0.05	0.03
16.	اجمالي المطلوبات الى حق الملكية	1.52	0.88	0.84	0.79	0.66	0.77

⁵⁴ . رضوان العمار ، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المحرر مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 2013، المجلد 37 العدد 5.

⁵⁵ محمد يونس محمد الشراي، استخدام الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالتهرب المصرفي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإماراتية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2018، ص.6.

0.28	0.39	0.88	0.31	0.55	0.46	الحسابات الجارية الى اجمالي الودائع	17.
(0.02)	0.00	0.00	0.00	0.27	0.73	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / الديون	18.
0.50	0.52	0.48	0.47	0.48	0.04	صافي راس المال العامل الى اجمالي الاصول	19.

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية (٢٠٢١-٢٠٢٠)

ومن الجدول (2) يتبين لنا أن المصرف كان يتمتع بسيولة جيدة لكن إدارة المصرف لم تكن جيدة بما يكفي وهذا ما نلاحظه من نسب السيولة إذ تشير للوهلة الأولى على أن المصرف يتمتع بمركز ممتاز من السيولة إلى أن هذه النسب قد تضمنت موجودات مالية تعتبر أقل سيولة من النقد مثل التسهيلات الائتمانية والنقد لدى البنك المركزي وهي ما تستدل على عدم وجود إدارة جيدة بخصوص السيولة النقدية لديه.

كما بينت نسب النشاط الخاصة بمصرف الخليج التجاري أنها لم تكن بالشكل المطلوب فقد كانت نسب الربح التشغيلي إلى المصروفات نسب متدنية جداً وتشير إلى أن أنشطة المصرف كانت تتحمل مصاريف كبيرة وهي إحدى نقاط مخاطر التشغيل، في حين كانت نسب الحسابات الجارية إلى التسهيلات الائتمانية النقدية خلال مدة البحث نسب مرتفعة وقد تضع المصرف في وضع حرج أمام أصحاب تلك الحسابات ومن هنا يمكن الاستنتاج أن إدارة المصرف لم تكن على المستوى المطلوب في إدارة أنشطة المصرف.

فضلاً عن أن نسب الربحية كذلك لم تكن نسبها جيدة هي الأخرى حيث كانت معدلات نسبها منخفضة في أغلب مدة البحث ثم واصلت الانخفاض ليصل إلى الخسارة حيث بلغت نسبة العائد على الموجودات خلال سنوات البحث (00.01).

ومن هنا نستنتج أن إدارة المصرف غير قادرة على تحقيق أحد أهم أهداف المصرف وهو الربحية ويمكن تبويب هذه الحالة ضمن المخاطر الإدارية. وقد واصلت نسب المديونية هي الأخرى ما آلت إليه بقية النسب السابقة فقد كان المصرف يمتلك مديونية كبيرة على الرغم من انخفاضها التدريجي وهذا يرتب على المصرف التزامات كبيرة يصعب الوفاء بها في ظل المخاطر التي يتعرض لها المصرف كما بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون (0.04 - 0.72)، وهذا يشير إلى ضعف إدارة المصرف في تحصيل تلك الديون على الرغم من وجود مخصصات لتلك الديون.

ثانياً: نماذج التعثر المالي لمصرف الخليج التجاري

من أجل التأكد من مدى فاعلية التحليل المالي للحد من المخاطر المصرفية كان لابد من استخدام أكثر من نموذج تحليلي ليوصي الباحثان أصحاب المصالح باستخدام الأنموذج الأقرب للدقة والاعتماد عليه في كشف المخاطر المالية للمصارف قبل وقوعها، وذلك باستخدام نماذج التحليل الأكثر شهرة في دقة نتائج التصنيف لمصرف الخليج التجاري وهي (النموذج Taffler and Tisshow، النموذج Springate، النموذج Sherrod)

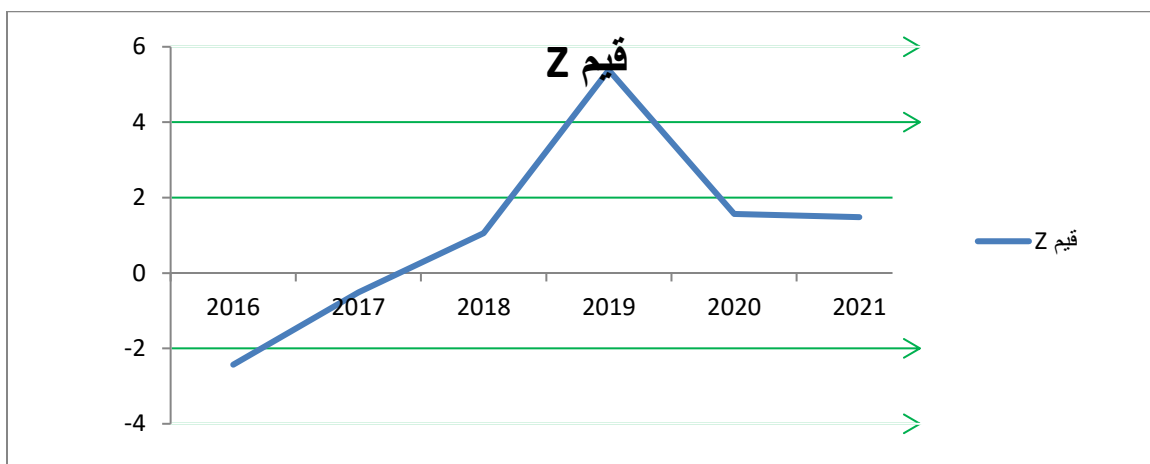
1. أنموذج (Taffler and Tisshow):

من أجل التأكد من مدى كفاءة هذا الأنموذج في التحليل المالي وقدرته على وصف الحالة المالية الحقيقية لمصرف الخليج التجاري، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (3) قيم z لمصرف الخليج

معادلة أنموذج (Taffler and Tisshow)					السنة	ت
قيمة z	X1	X2	X3	X4		
-2.431310686	0.007818673	0.082555424	0.105817088	-2.62750187	2016	1
-0.514541605	0.009836206	0.103954923	0.0810386	-0.70937133	2017	2
1.056504278	0.002021145	0.122208629	0.074022017	0.858252488	2018	3
5.382460752	-0.010153996	0.138481634	0.067261481	5.186871633	2019	4
1.563886862	0.000306409	0.149678652	0.064788471	1.34911333	2020	5
1.483263213	-0.015109995	0.150251086	0.069630468	1.278491654	2021	6

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الخليج للمدة من (2021-2016)



شكل (1) قيم (Z) لمصرف الخليج

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (3)

عن طريق نتائج الجدول (3) والشكل البياني (1) يتضح ان مصرف الخليج التجاري قد مر بتعثر مالي وتعرضه لمخاطر مالية بسبب وضع البلاد ومروره بأزمة مالية اقتصادية بسبب جائحة كورونا وكذلك تعرض البلاد لازمة سياسية وفترة احتجاجات مما اثر سلبا على عمل المصرف . لكن سرعان ما تم تفادي تلك المخاطر والقيام بتعويض ذلك .

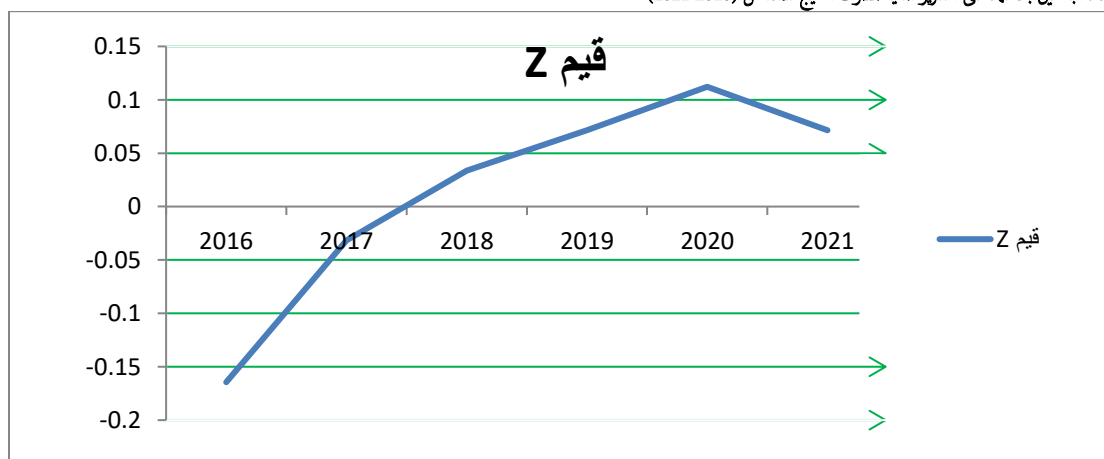
2. نموذج (Springate)

من اجل التأكد من مدى كفاءة هذا النموذج في التحليل المالي وقدرته على وصف الحالة المالية الحقيقية لمصرف الخليج التجاري، وكانت النتائج كالآتي :

الجدول (4) قيم z لمصرف الخليج

معادلة النموذج (Springate)					السنة	ت
قيمة z	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄		
-0.164479499	-0.210545	0.0266243	0.009736461	0.009704947	2016	1
-0.031686112	-0.078153	0.0256513	0.01224886	0.00856712	2017	2
0.033621142	0.0181979	0.0048145	0.002516897	0.008091854	2018	3
0.071470729	0.0995064	-0.021978	-0.012644599	0.006587188	2019	4
0.112194291	0.1020229	0.0006388	0.000381566	0.009150985	2020	5
0.071377695	0.1192316	-0.033857	-0.01881622	0.004819725	2021	6

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الخليج للمدة من (2016-2021)



شكل (2) قيم (Z) لمصرف الخليج

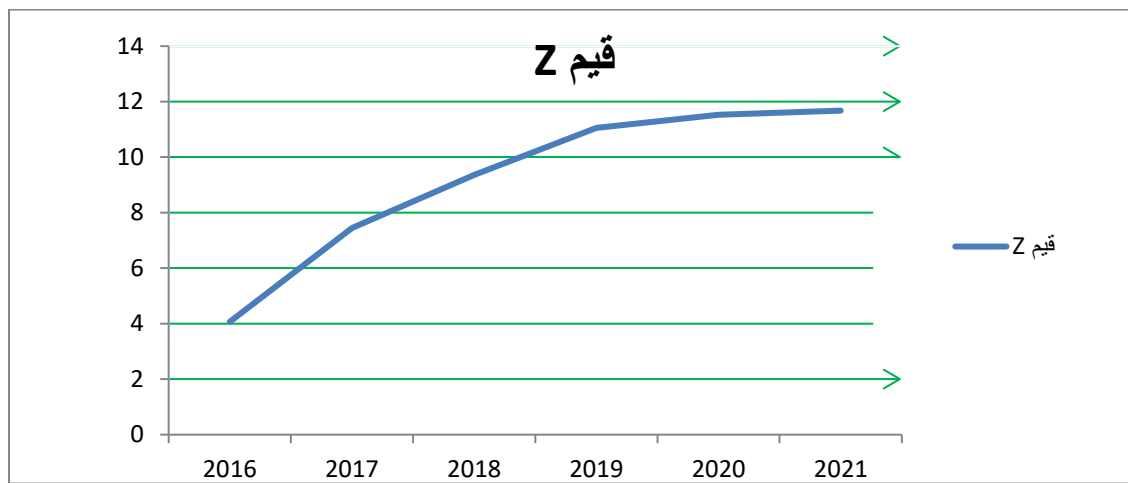
المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4)
من الجدول (4) والشكل البياني (2) لمصرف الخليج التجاري، يتضح ان المصرف محدد بمخاطر مالية، حيث كانت قيم (z) طول فترة الدراسة اقل من (0.862).

3. انموذج (Sherrod):

الجدول (5) قيم z لمصرف الخليج

معادلة انموذج (Sherrod)							السنة	ت
قيمة z	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆		
4.065027	-3.475018659	3.451139	1.386581	0.650769	1.987301	0.064256	2016	1
7.44938	-1.289910534	3.369036	1.861564	0.86026	2.56342	0.08501	2017	2
9.363641	0.300354072	3.860112	1.90314	0.574662	2.630161	0.095212	2018	3
11.05097	1.642338713	4.232547	1.954822	0.397689	2.718133	0.105438	2019	4
11.53031	1.683873166	4.130886	2.104749	0.489434	3.010212	0.111154	2020	5
11.67636	1.967900054	4.523353	1.97801	0.333928	2.759545	0.113619	2021	6

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الخليج للمدة من (2021-2016)



شكل (3) قيم (Z) لمصرف الخليج

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (5)
من نتائج الجدول (5) والشكل البياني (3) يتضح لنا ان قيم (z) لمصرف الخليج كانت تتراوح بين (5-20) وحسب انموذج شيرود فإن المؤسسات او المصارف التي تكون فيها قيم (5 < Z < 20) فهي ضمن (منطقة ضبابية) يصعب التنبؤ بشأنها.
الاستنتاجات

1. إن فاعلية التحليل المالي للحد من المخاطر المصرفية يكمن في تقديم التصورات والتوقعات عن طريق متابعة مؤشرات واستخدام أساليبه، وهذه الفاعلية مرتبطة بمدى تطبيقه في تسيير المصرف لنشاطاته.
2. فاعلية التحليل المالي لقطاع المصارف التجارية مرتبط بمدى الأخذ بأدواته ومؤشرات (وبخاصة من قبل الجهات الرقابية وأجهزة متابعة النشاط المصرفي).
3. كلما كان المصرف يُطبق ويأخذ بنتائج التحليل المالي في تحسين توظيفاته وارباحه واحتفاظه بسيولة مناسبة، كان المصرف ذا حيطة من المخاطر المالية التي يتعرض لها.

4. يتمتع مصرف الخليج التجاري بمركز ممتاز من السيولة الى ان هذه النسب قد تضمنت موجودات مالية تعتبر أقل سيولة من النقد مثل التسهيلات الائتمانية والنقد لدى البنك المركزي وهي ما تستدل على عدم وجود ادارة جيدة بخصوص السيولة النقدية لديه وبالتالي تأثيره على ربحية المصرف.
5. كشفت نتائج البحث عن عدم دقة افئوذج Taffler and Tisshow في التحليل المالي للحد من المخاطر المصرفية حيث تفاوتت من دقة حجم المخاطرة التي يتعرض لها المصرف .

التوصيات

1. ضرورة تفعيل تطبيق أدوات التحليل المالي من قبل المصرف، وتفعيل وحدات تسمى بوحدة التحليل المالي التي تقوم بدراسة وضع المصرف المالي عن طريق الاتجاهات الزمنية ووضع التنبؤات المستقبلية وتقوم هذه الوحدة بتقديم الاستشارات المالية والمشاركة في رسم سياسة للمصرف التشغيلية على وفق أسس علمية صحيحة.
2. التأكد على تقييد المصارف التجارية سواء حكومية ام اهلية بالمعايير المصرفية العالمية كمييار كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية المصرفية.
3. قيام الجهات المختصة أو الوحدة الإحصائية في المصرف نفسه ببناء نموذجاً للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه.
4. ينبغي على المصرف عينة البحث استخدام افئوذج شيرود للحد من المخاطر المصرفية كونه الاقرب الى الدقة في التنبؤ بالمخاطر .

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest

References:

- Al-Amiri, Zahra Hassan and Al-Rikabi, Ali Khalaf, 2007, The Importance of Financial Ratios in Evaluating Performance: A Field Study in the Oil Projects Company, Journal of Management and Economics, No. 63.
- Al-Assar et al., 2001, Financial Management and Analysis, 1st edition, Amman, Dar Al-Baraka for Publishing and Distribution.
- Al-Bashir, Muhammad Al-Fateh, 2022, Financial Analysis, first edition, Modern Academy for University Books, Cairo.
- Al-Khatib, Muhammad Mahmoud, 2010, Financial Performance and its Impact on Stock Returns of Joint Stock Companies, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, 1st edition.
- Allaq, Walid, 2016, Analysis of financial indicators as a technique for predicting the financial distress of institutions, Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University, Oum El Bouaghi, Algeria.
- Al-Sanafi, Abdullah Abdullah, 2013, Financial Management, second edition, University Book House, Sana'a.
- Al-Taher Latrash, 2002, Banking Technologies, 2nd edition, Office of University Press, Algeria.
- Atrill, Peter, 2020, Financial Management For Decision Makers, Ninth Edition, IFRS, Pearson, New York.
- Brealey R, Myers S. Allen F., 2011, "Principles Of Corporate Finance" McGraw-Hill Irwin United States Of America, 10th Edition.

- Duraïd Kamel Al-Shabib, 2015, Banking Operations Management, 1st edition, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman.
- Ehrhardt M& Brigham E, 2011, "Financial Management Theory and Practice", South Western. United States of America, 13th, Edition.
- Fabozzi F. & Peterson P. "Financial Management & Analysis" .John Wiley & Sons Inc. United".
- Gitman L. & Zutter C. 2012, "Principles of Managerial Finance". Pearson Education, United States of America. 13 Edition.
- Hamza Mahmoud Al-Zubaidi, 2000, Financial Analysis, Performance Evaluation and Failure Prediction, Amman, Al-Warraq Publishing Corporation.
- Khaldoun Al-Shudaifat, 2001, Financial Management and Analysis, 1st edition, Dar Wael for Publishing and Distribution.
- Khaled Tawfiq Al-Shammari 2010, Financial and Economic Analysis in Project Evaluation and Feasibility Studies, 1st edition, Amman, Jordan, Wael Publishing House.
- Lakshan A. & Wijekoom W., 2013, "The Use of Financial Ratios in Predicting Corporate Failure. In Sri Lanka", International Journal on Business Review, Vol.2, No.4.
- Look In Berk J., DeMarzo P., 2012, Harford J., "Fundamentals of Corporate Finance", Pearson, United States of America, 2nd Edition.
- Magdy Al-Jaabari, 2014, Advanced Financial Analysis, Zahraa Nasr City, Arab Republic of Egypt, Dar Al-Hekma Publishing.
- McLaney E. 2009, "Business Finance Theory and Practice" Pearson Education, United States of America 8th Edition.
- Mohamed Saleh El-Hanawy, 1999, Financial Management and Finance, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Cairo.
- Mubarak Bouacha, 2011, Banking Risk Management with Special Reference to the Case of Algeria, Master's Thesis at the Arab University Center Ben M'hidi, Oum El Bouaghi, Algeria.
- Muhammad Al-Fateh Mahmoud Bashir Al-Maghrabi, 2020, Risk Management in Islamic Banks, 1st edition, Modern Academy for University Books.
- Muhammad Ali Al-Amiri, Financial Management, 2015, 2nd edition, Amman, Dar Al-Mahraj for printing and distribution.
- Muhammad Munir Shaker et al., 2012, Financial Analysis: An Introduction to Decision Making, third edition, Dar Wael Publishing and Distribution, Amman.
- Muhammad Tayseer Al-Rajabi, 1998, Financial Statement Analysis, Al-Quds Open University Publications, Amman, Jordan, 1st edition.
- Muhammad, Hussein Sheikh and Qatem, Hassan, 2007, The role of financial ratios in evaluating the performance of the economic project, an applied study on the Syrian Arab Company for Electronic Industries, Tishreen University Journal for Scientific Studies and Research, Economic Sciences Series, Volume 29, Issue 2.
- Parrino R., Kidwell D., Bates T., 2012, "Fundamentals Of Corporate Finance", John Wiley & Sons Inc, United States Of America, 2nd Edition.
- Pike R., & Neale B. 2009, "Corporate Finance and Investment", Pearson Education, Spain, 6th Edition.
- Querard J& Schwartz E, 2007, "Quantitative Corporate Finance", Spriger, United States of America, New York.

- Radwan Al-Ammar, 2015, A Comparative Study of Financial Failure Prediction Models, Economic and Legal Sciences Series, Editor, Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies, Volume 37, Issue 5.
- Reni Yendrawati & Nafil Adiwafi, 2020, Comparative analysis of Z-score, Springate, and Zmijewski models in predicting financial distress conditions. Journal of Contemporary Accounting, Indonesia, Volume 2, Issue 2.
- Robinson T.. Van Greuning Henry E. Broihahn M., 2009, "International Financial Statement Analysis." John Wiley & Sons Inc, United States Of America..
- Ross S.. Westerfield R, Jaffe J. 2010, "Corporate Finance", McGraw-Hill Irwin, United States of America, New York 9th Edition.
- Ryan C. & Irvine H., 2012, "Not-For-Profit Ratios for Financial Resilience and Internal Accountability A study Of Australian International Aid Organization", Australian Accounting Review, No.61, Vol.22, Issue 2.
- Saleh Muftah, 2009, a memorandum entitled "Risk Management in Islamic Banks", International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Financial Governance, Farhat Abbas University of Setif, October 20-21.
- Sami Abu Shamala and Marwan Al-Dahdar, 2007, Financial Management, 1st edition, Palestine, Dar Al-Ma'rifa Library.
- Schmidgall R. & DeFranco A., 2016, "How to Best Use Financial Ratios in Benchmarking and Decision-Making Clubs: Review of The Decade", International Journal of Hospitality & Tourism Administration, Vol.17, No.2.
- Shawqi Bourqaba Hajar Zarqi, 2014, Credit Risk Management in Islamic Banks, 1st edition, Dar Al-Nafais for Publishing and Distribution, Jordan.
- Towiti, Mustafa, 2014, The role of qualitative analysis in predicting the failure of an economic institution, the case of Algerian small and medium enterprises, doctoral thesis. Sidi Bel Abbes, Djilali Libes University, Algeria.
- Van Horne J. & Wachowicz J. 2009, "Fundamentals of Financial Management". Pearson Education, United States of America, 13th Edition.
- Watson D. & Head A. 2007, "Corporate Finance principles & Practice", Pearson Education, Spain. Bilbao 4th Edition.